



المصارف العربية والمركزي الأمريكي يستضيفان حواراً في نيويورك .. سيتارامان:

البنوك تضخ استثمارات جديدة في التكنولوجيا

التزام بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استضاف اتحاد المصارف العربية والبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لقاء بخصوص تطوير القطاع الخاص بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2019 وذلك في مقرّ البنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك. وقد حمل هذا الحوار عنوان «التحديات والفرص المتاحة أمام بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - فهم واستيفاء التوقعات التنظيمية الأمريكية وتوقعات المؤسسات المراسلة». وقال الدكتور سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة عن المنهج القائم على المخاطر والالتزام

بالعقوبات؛ في خضم مكافحة العالم للجريمة المالية تواجه كل منطقة في العالم تحديات فريدة من نوعها لعل أكثرها تعقيداً تلك التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط. وهنا يأتي الالتزام بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كأولوية للبنوك والشركات المزودة لخدمات الدفع والمؤسسات غير المالية في الشرق الأوسط. وبتطبيق المنهج القائم على المخاطر فيما يتعلق بتصنيف العملاء، ستمكن المؤسسات المالية من تحديد المستويات الصحيحة للعناية الواجبة لكل حالة وبما يمكنها من الوصول إلى سوق واسعة في هذا الجانب.

جهود قطر

وفي هذا الإطار سلف الدكتور ر. سيتارامان الضوء على الإصلاحات التي طبقتها دولة قطر، حيث قال: «قامت الحكومتان القطرية والأمريكية في شهر يونيو من عام 2017 بتوقيع اتفاقية تهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب. وفي عام 2017، تم إنشاء إطار عمل قانوني للتصنيفات المحلية من شأنه رصد الأشخاص والكيانات المتورطة في أنشطة تمويل الإرهاب. وأشار إلى أنه من أجل الارتقاء بفاعلية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة من دولة قطر لتحقيق تفوق إقليمي في هذا المجال، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة



د. ر. سيتارامان

غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2017 بتوقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة شبكة النزاهة المالية (FIN) ومركزها واشنطن دي. سي. لتكون المستشار الاستراتيجي الرئيسي الخاص بها. وأضاف: وقام كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال في عام 2018 بإصدار توجيهاتهم للمؤسسات المالية بخصوص أهم الجوانب المتعلقة بالالتزام بقوانين ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن الجهات التنظيمية. كما أعلن مصرف قطر المركزي في سبتمبر

2019 عن إصدار القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي حل محل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (4) لسنة 2010. ويعكس القانون الجديد التزام قطر المستمر بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجميع أشكاله وفقاً لأحدث المعايير الدولية التي تتبناها أبرز المنظمات الدولية بما في ذلك مجموعة العمل المالي (الفاتف). وكل ذلك يؤكد التزام قطر الراسخ في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تضخ استثمارات

إلى ذلك قال سيتارامان: يتوقع أن يقوم حوالي 63%

من المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا بضخ المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا على مدار العامين المقبلين. ويعد الدعم التكنولوجي أمراً حيوياً وهاماً في تطبيق المنهج القائم على المخاطر لتحقيق الالتزام بلوائح العقوبات. هذا ويجب الاستفادة من التقنيات الجديدة الناشئة التي تتضمن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والأتمتة الروبوتية للعمليات، وتقنية البلوك تشين وذلك بهدف أتمتة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات اعرف عميلك بشكل أفضل، وتقليل حجم التكلفة المرتبطة بها.

وقام الدكتور. سيتارامان بتسليط الضوء على أبرز التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات المالية في الشرق الأوسط. مشيراً إلى أنه «تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات المالية الإقليمية في تزايد متطلبات التحقق والتدقيق لمجموعة العمل المالي (فاتف)، وارتفاع قيمة وعدد الجزاءات المالية، والتحديات المتعلقة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، بالإضافة إلى التحولات الكبرى التي أحدثتها شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) وشركات التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)».